

Distr.: General  
16 April 2015  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٨٠ (أ) من القائمة الأولى\*

المحيطات وقانون البحار

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة  
باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها السادس عشر  
رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة  
من الرئيسين المشاركين للعملية التشاورية

عملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٤٥، تم تعييننا رئيسين مشاركين للاجتماع السادس عشر  
 لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.

و يشرفنا أن نقدم إليكم التقرير المرفق عن عمل العملية التشاورية غير الرسمية في  
اجتماعها السادس عشر الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٦ إلى  
١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتتمثل نتائج الاجتماع في الموجز الذي أعدناه للمسائل  
والأفكار التي أثرت خلال الاجتماع، وعلى وجه الخصوص، ما يتعلق منها بالموضوع الذي  
ركز عليه الاجتماع: "المحيطات والتنمية المستدامة: التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة  
الثلاثة، البيئي والاجتماعي والاقتصادي".

ووفقا للممارسة المتبعة في السابق، نرجو تعميم هذه الرسالة والتقرير باعتبارهما  
وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨٠ (أ) من القائمة الأولى.

(توقيع) غوستافو ميسا - كوادرا

دون ماكاي

الرئيسان المشاركان

\* A/70/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080615 050615 15-06051 (A)



## الاجتماع السادس عشر لعملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (٦ - ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

موجز المناقشات الذي أعده الرئيس المشارك<sup>(١)</sup>

١ - عقدت عملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (العملية التشارورية غير الرسمية) اجتماعها السادس عشر في الفترة من ٦ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وركز الاجتماع مناقشاته، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٩، على الموضوع المعنون "المحيطات والتنمية المستدامة: التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، البيئي والاجتماعي والاقتصادي".

٢ - وحضر الاجتماع ممثلو ٦٨ دولة وتسع منظمات حكومية دولية وهيئات وكيانات أخرى وسبع منظمات غير حكومية<sup>(٢)</sup>.

٣ - وكانت الوثائق الداعمة التالية متاحة للاجتماع: (أ) مواد التقرير الأولية غير المحررة عن الموضوع المحوري للاجتماع السادس عشر؛ (ب) صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح للاجتماع (A/AC.259/L.16).

البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال

افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

٤ - قام الرئيس المشارك، غوستافو ميسا - كوادرا (بيرو) ودون ماكاي (نيوزيلندا)، اللذان عينهما رئيس الجمعية العامة، بافتتاح الاجتماع.

٥ - وأدلى وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بملاحظات استهلالية باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٦ - وأقر المشاركون صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح ووافقوا على التنظيم المقترح للأعمال.

(١) يُراد بهذا الموجز الاستعانة به كمرجع فقط، لا كمحضر للمناقشات.

(٢) يمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في العنوان التالي: [www.un.org/Depts/los/index.htm](http://www.un.org/Depts/los/index.htm).

## البند ٣ من جدول الأعمال

## التبادل العام للآراء

٧ - أُجري تبادل عام للآراء في الجلسات العامة المعقودة في ٦ و ٩ نيسان/أبريل بشأن الموضوع المحوري "المحيطات والتنمية المستدامة: التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، البيئي والاجتماعي والاقتصادي"، على النحو المبين أدناه (الفقرات ٨-٣٤). وعقدت جلسة إعلامية في ٧ نيسان/أبريل (الفقرات ٣٥-٤٢). وتبين الفقرات من ٤٣ إلى ١١٥ أدناه المناقشات التي دارت بشأن الموضوع المحوري ضمن أجزاء حلقات النقاش.

٨ - وأبرز الممثلون الأهمية الحاسمة للاعتراف بالروابط القائمة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتحقيق التكامل بينها بغية كفالة تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة على نحو مطرد وشامل للجميع. وأكدوا الدور الأساسي الذي تؤديه المحيطات في التنمية المستدامة، بما في ذلك فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والأمن الغذائي وتهيئة سبل مستدامة لكسب العيش. وسلطوا الضوء على مساهمة المحيطات في مختلف الصناعات، مثل صيد السمك وتربية الأحياء المائية والنقل البحري وبناء السفن واستغلال النفط والغاز والتعدين ومد الكابلات البحرية والسياحة، فضلا عن خدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها المحيطات، على سبيل المثال في إنتاج الأوكسجين، وضبط النظام المناخي، وتوفير الموارد الجينية لاستخدامها في قطاعات مختلفة.

٩ - وفي هذا الصدد، لوحظ أن المحيطات ومواردها أساسية لجميع الدول، سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية. وشدد ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية على الأهمية الخاصة للمحيطات في بقاء شعوبها وفي توفير سبل كسب العيش لها، وفي اقتصاداتها وثقافتها.

١٠ - وأكد الممثلون أهمية حفظ المحيطات والبحار واستخدام مواردها على نحو مستدام وحماية التنوع البيولوجي البحري والبيئة البحرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولاحظ بعض الممثلين، في هذا الصدد، ضرورة تحقيق توازن بين الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة البحرية.

١١ - وأبرز الممثلون أهمية القانون الدولي، على نحو ما تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأشاروا إلى أن الاتفاقية توفر الإطار القانوني لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار وأن تنفيذها أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، بالنظر إلى أنها تضع التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صميم أحكامها. وأشار عدة ممثلين أيضا إلى الالتزامات المتعهد بها في الوثائق الدولية الأخرى، بما فيها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه

٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في آييا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، المعنونة "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)".

١٢ - ورحب الممثلون بحسن توقيت الموضوع الذي يركز عليه الاجتماع في ضوء استمرار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأعربوا عن التقدير لموافاتهم بمواد التقرير الأولية غير المحررة لأغراض الاجتماع (صدرت لاحقاً باعتبارها الوثيقة A/70/74). وأعرب العديد من الممثلين عن رأي مفاده أن الاجتماع يمكن أن يسهم في فهم أفضل لعملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن يهيئ الظروف لذلك، واقترح عدة ممثلين أن يعرض هذا الموجز على الميسرين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفيما يخص المناقشات المتعلقة بالمحيطات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شدد عدة ممثلين على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تشكل الإطار القانوني الذي يجب أن تجرى ضمنه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

١٣ - وأشار العديد من الممثلين إلى دعمهم لإفراد هدف قائم بذاته للمحيطات ضمن أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الهدف ١٤ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة من أجل "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة" (A/68/970 و Corr.1). غير أن عدة ممثلين أعربوا عن القلق لأن حالة الإطار القانوني المبينة في الاتفاقية لم تدرج على النحو المناسب في الهدف (انظر أيضا الفقرة ٣٩ أدناه).

١٤ - ووجه عدة ممثلين النظر إلى الأهمية الحاسمة لمعالجة وسائل التنفيذ، ولا سيما نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات. وأبرزت أهمية الأهداف والغايات المستندة إلى العلوم والقابلة للقياس. وأعرب عن رأي مفاده أن مستويات التنمية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند وضع الأهداف والغايات، وأنه ينبغي التقيد بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد.

١٥ - وأعرب بعض الممثلين عن رأي مفاده أنه ينبغي مواصلة الاشتغال على المؤشرات المتعلقة بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وأبرز أيضا عدة ممثلين الحاجة إلى أن تقدم الدول الأعضاء إسهاماتها في وضع المؤشرات العالمية. وشدد بعض الممثلين على أن العمل التقني للجنة الإحصائية ينبغي أن يضطلع به تحت إشراف العملية التفاوضية السياسية، تفاديا لاحتمالات عدم الاتساق في العملية في مجملها. وتم التشديد على أهمية كفاءة اتباع نهج علمي في وضع المؤشرات وعلى إنشاء آلية يقدم في إطارها الخبراء في علوم البحار إسهاماتهم. وأقر بعض الممثلين بالحاجة إلى المشورة المتخصصة ولاحظوا أنه ينبغي أن يطلب من المنظمات

المختصة في مجال المحيطات إسداء تلك المشورة. وفي هذا الصدد، تم إبراز دور شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة التي تتجاوز خبراتها قانون البحار وتشمل المسائل ذات الصلة بالمحيطات عموماً، ودعا بعض الممثلين إلى أن تشارك الشعبة على نحو تام في العملية. وطلب هؤلاء الممثلين أن تبلغ الشواغل التي أثّرت بشأن عملية وضع مؤشرات جيدة الأداء للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة إلى الميسرين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٦ - وأعرب بعض الممثلين عن دعم اقتراح قدمه أحد الممثلين بإنشاء عملية دولية مفتوحة لاستعراض التنفيذ الفعلي لهدف التنمية المستدامة ١٤ كل ثلاث سنوات (انظر الفقرة ٤١ أدناه). وذكر أن العملية الاستشارية غير الرسمية يمكن أن تسهم في ذلك الاستعراض في عام ٢٠١٧ أو ٢٠١٨. وفي هذا السياق، لوحظ أنه ينبغي الاسترشاد في التنمية المستدامة للمحيطات، بما في ذلك تنفيذ الهدف ١٤، بعلوم ومعارف محكمة من أجل رصد التقدم المحرز وفهم دور النظم الإيكولوجية البحرية السليمة على نحو أفضل.

١٧ - وقدم عدد من الممثلين معلومات عما يبذلونه من جهود في سبيل تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة فيما يتصل بالمحيطات، بما في ذلك لحة عامة عن السياسات والتشريعات والأنشطة والمبادرات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق، أشاروا إلى التحديات الرئيسية التي يرون أنها تعترض التكامل الفعلي وإلى الدروس المستفادة والفرص المتاحة للنهوض بتكامل الأبعاد الثلاثة.

١٨ - وأعرب العديد من الممثلين على وجه الخصوص عن القلق إزاء الضغط الذي تتعرض له المحيطات ومواردها في الوقت الراهن، ولا سيما الصيد المفرط، وتقديم الإعانات إلى مصائد الأسماك، وقدرات الصيد المفرطة، وممارسات الصيد المدمرة، والصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، والتلوث، وتصريف المياه الساحلي، وتغير المناخ، وتحمض المحيطات، وسلطوا الضوء على التحديات الموازية التي تعيق التنمية المستدامة. وتعرض هذه الضغوط والآثار للخطر قدرة المحيطات على تقديم خدمات النظم الإيكولوجية الهامة، مع ما ينشأ عن ذلك من آثار على الأمن الغذائي وسبل كسب العيش ومن تحديات تواجه الاقتصاديين المحلي والعالمي.

١٩ - واعتبر عدة ممثلين أن تلك الضغوط تشكل عائقاً خاصة أمام النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظراً لاعتمادها على المحيطات ومواردها. وتم التشديد أيضاً على آثار تغير المناخ غير المتناسبة على البلدان النامية، ولا سيما الدول الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، اعتبر أن من الأهمية بمكان

استعادة المحيطات لإنتاجيتها السابقة، بسبل منها إعادة بناء الأرصد السميكية والحد من الضغوط المتعددة على النظم الإيكولوجية البحرية البالغة الأهمية، مثل الشعب المرجانية، بقصد تحسين قدرتها على تحمل آثار تغير المناخ. وأشار هؤلاء الممثلين أيضاً إلى التوزيع غير العادل لعوائد مصائد الأسماك بوصفه عائقاً أمام التنمية المستدامة في دولهم.

٢٠ - وشدد بعض الممثلين على تنفيذ الإطار القانوني القائم على الصعيدين العالمي والإقليمي باعتباره أحد التحديات الهامة التي ينبغي مواجهتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢١ - ودعا عدة ممثلين إلى إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في إدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات. ووجه النظر أيضاً إلى فوائد السياسات البحرية المتكاملة وتعزيز "النمو الأزرق" أو "الاقتصاد الأزرق" من أجل تنمية اقتصادية مطردة. وفي هذا السياق، أشير إلى سياسة حزر المحيط الهادئ الإقليمية في مجال المحيطات، والاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا عام ٢٠٥٠، وسياسة الاتحاد الأوروبي البحرية المتكاملة، وسياسة منطقة البحر الكاريبي الشرقية الإقليمية في مجال المحيطات، وإلى بيان أثناناريفو المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٥ الصادر عن الاجتماع التاسع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأبرز بعض الممثلين مسألة مواصلة التعاون الدولي في الجمعية العامة من أجل وضع صك ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، باعتبار ذلك خطوة ضرورية في اتباع نهج متكامل.

٢٢ - ولوحظ أيضاً أن اعتماد نهج متكامل في إدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات سيتيح آلية فعالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أبرزت الحاجة إلى تعزيز الإدماج الفعلي للأهداف في خطط العمل الوطنية.

٢٣ - وأشار بعض الممثلين أيضاً إلى أن اتباع نهج متكامل في إدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات من شأنه أن يحد من الآثار التراكمية للأنشطة البشرية في مساحة معينة من المحيط ويساعد على الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية. وفي هذا الصدد، شدد عدد من الممثلين على فوائد تخطيط الحيز البحري والنهج الوقائية والمراعية للنظم الإيكولوجية في حفظ الموارد البحرية واستخدامها وإدارتها بطريقة مستدامة. وأبرز العديد من الممثلين أيضاً أهمية أدوات من قبيل دراسات تقييم الأثر البيئي والحميات البحرية كوسيلة لتنفيذ نهج متكامل. وشدد عدة ممثلين أيضاً على الحاجة إلى تدابير خاصة بكل قطاع على حدة، من قبيل التدابير الرامية إلى الحد من التلوث، والتصدي للإعانات المقدمة لدعم مصائد الأسماك، وممارسات الصيد المدمرة والصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، وتعزيز مصائد

الأسماك الصغيرة النطاق والتقليدية. وأبرز العديد من الممثلين كذلك الحاجة إلى التطرق إلى مشكلة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال تدابير التكيف معه والتخفيف من آثاره، وأيضاً اعتماد نهج متكامل للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بهدف تحسين قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود. ولوحظ أنه خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المعقود في سينداي باليابان في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، أكد المشاركون على الحاجة إلى وضع خطط عمل بشأن الحد من الكوارث في البلدان المتضررة من الظواهر المناخية الشديدة، ومنها على الخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤ - بالإضافة إلى ذلك، نبّه بعض الممثلين إلى أهمية إبراز قيمة خدمات النظم الإيكولوجية البحرية وإدراجها في الحسابات القومية ومشاريع تطوير قطاع الأعمال والتخطيط المجتمعي.

٢٥ - وأكد عدة ممثلين أيضاً أهمية تعيين الحدود البحرية في سياق استغلال الموارد من أجل جني الفوائد الاقتصادية، وفي الإدارة المستدامة للموارد الحية وغير الحية، وفي زيادة فعالية المراقبة البحرية والأمن البحري.

٢٦ - وشدد الممثلون كذلك على أهمية تحسين التعاون والتنسيق على جميع المستويات وفي كل القطاعات من أجل تحقيق نهج متكامل في إدارة الأنشطة المتعلقة بالبحيطات. وقد أبرز عدة ممثلين الحاجة إلى تسخير المنظمات والآليات القائمة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، من أجل كفالة التنسيق على صعيد جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالبحيطات وفيما بينهم. وتمت الإشارة إلى التنسيق القائم عبر شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - وأعرب عن رأي مفاده أن اتخاذ القرارات على أساس إقليمي فيما يتعلق بتدابير الإدارة يمثل نهجاً سليماً، بالنظر إلى أن القدرات ومستويات المعرفة والأولويات متفاوتة بين المناطق. ولوحظ أيضاً أن التعاون الإقليمي، من قبيل مبادرة مثلث المرجان المتعلقة بالشعاب المرجانية ومصائد الأسماك والأمن الغذائي، يمثل آلية مهمة لتحقيق الإدارة الشمولية القائمة على التنسيق لموارد المحيطات. وشدد بعض الممثلين على الحاجة إلى التعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك بين المنظمات الإقليمية التي تضطلع بولايات مختلفة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وبرامج البحار الإقليمية، لأنهم يعتبرون هذا التعاون حيوياً للإدارة المتكاملة للأنشطة المتصلة بالمحيطات.

٢٨ - وأعرب عدة ممثلين عن رأي مفاده أن الافتقار إلى القدرات يُعدّ واحدة من العقبات الرئيسية التي تحول دون النهوض بالتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، وجهت دعوة

لزيادة البحوث العلمية والقدرات العلمية البحرية من أجل تحسين المعرفة دعماً لاتخاذ القرارات والإدارة المستدامة. وذكر أيضاً أن هناك حاجة إلى تحسين تبادل المعارف والتجارب العلمية وإلى نقل التكنولوجيا. واعتبر أيضاً أن من اللازم تعزيز الربط بين العلوم والسياسات.

٢٩ - وجرى التشديد أيضاً على الحاجة إلى الموارد البشرية والتطوير المؤسسي بوصفهما شرطاً مسبقاً لا غنى عنه للاستفادة من المحيطات وتحقيق استدامتها.

٣٠ - ونَبّه عدة ممثلين إلى الحاجة إلى بناء القدرات من أجل ممارسة الحقوق والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأبرزت أيضاً الحاجة إلى المساعدة التقنية فيما يتعلق بإنشاء الحدود الخارجية للجرف القاري التي تتجاوز مسافة ٢٠٠ ميل بحري كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣١ - وجرى التأكيد على أهمية تحسين قدرة الدول النامية على رصد ومراقبة الأنشطة في مياهها الإقليمية، بما في ذلك مصائد الأسماك، وعلى أهمية حماية مصائد الأسماك الصغيرة النطاق.

٣٢ - ودعا عدة ممثلين إلى تقديم دعم محدد للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق باعتماد تدابير تتناسب مع أوجه الضعف التي تنفرد بها، بما في ذلك دعم مصائد الأسماك المستدامة من خلال تحسين رصد وضبط ومراقبة سفن الصيد على نحو فعال يتيح منع الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه وردعه والقضاء عليه. كذلك، اعتبر عدة ممثلين أن من الأهمية بمكان زيادة المساعدات الدولية الموجهة لرصد ابيضاض المرجان والتنبؤ به وتحديدته، وتحسين الاستراتيجيات المتصلة بإدارة الشعاب المرجانية لدعم قدرتها الطبيعية على التحمل.

٣٣ - ونَبّه أحد الممثلين أيضاً إلى أوجه الضعف الخاصة التي تواجهها الدول غير الساحلية، بما في سياق تغير المناخ. وأشار إلى أنه بالنظر إلى أوجه الضعف تلك وإلى الترابط فيما بين الدول، يعتبر عقد اتفاقات تعاون فعالة مع الدول المطلّة على البحر أساسياً من أجل تيسير عبور الواردات والصادرات من السلع ووصول البلدان غير الساحلية إلى الموارد.

٣٤ - وأبرز عدة ممثلين أهمية الشراكة بوصفها وسيلة لبناء القدرات. وفي هذا الصدد، دعا عدة ممثلين آخرين إلى عقد شراكات مستدامة ودائمة من أجل تحسين قدراتهم على حني الموارد في مناطقهم الاقتصادية الخالصة.

## جلسة إعلامية

٣٥ - قدّم ديفيد داناهيو، الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة والميسر المشارك لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إحاطة عن التقدم المحرز في هذه العملية. وأشار إلى الأهمية المتزايدة للمحيطات في المناقشات المؤدية إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك دعم إدراج موضوع المحيطات في الحوارات التفاعلية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرر عقده في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقدّم وصفاً للعملية المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك المفاوضات الحكومية الدولية والعمليات المترابطة ذات الصلة من قبيل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٣٦ - وذكر أن مؤشرات لقياس تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجري وضعها حالياً في إطار اللجنة الإحصائية، وأن مسودة أولى قد نوقشت في آذار/مارس ٢٠١٥ خلال أحدث دورات المفاوضات الحكومية الدولية. ومن المتوقع الانتهاء من وضع مجموعة من المؤشرات مع حلول آذار/مارس ٢٠١٦. وستضطلع اللجنة بالعمل التقني المتصل بالمؤشرات، بمساعدة من الجهات الرئيسية ذات المصلحة، بما في ذلك إسهامات المكاتب الإحصائية الوطنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٣٧ - واختتم كلمته بالتشديد على الحاجة إلى مزيد من العمل فيما يتعلق بترتيبات متابعة واستعراض الخطة، والمواضيع المقترحة تناولها في الحوارات التفاعلية المقرر عقدها خلال مؤتمر القمة، ومشروع الإعلان الصادر عنه.

٣٨ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، لوحظ أن الاجتماع الحالي من شأنه أن ييسر المناقشات بشأن المحيطات في سياق العملية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب عدة ممثلين عن دعمهم لإدراج موضوع المحيطات في الحوارات التفاعلية خلال مؤتمر القمة.

٣٩ - وذكر ممثلون أن نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تشكل أساس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وشدد عدة ممثلين منهم على أهمية أفراد هدف قائم بذاته للمحيطات في هذه الخطة، على النحو الوارد في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ولكن عدة ممثلين أشاروا إلى أن الغايات التي يشملها هذا الهدف، ولا سيما الغاية ١٤-ج، ينبغي أن تكون متسقة مع القانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومتوائمة مع الصيغة المتفق عليها في قرارات الجمعية العامة السابقة والوثائق الختامية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات المعنية بالتنمية

المستدامة. وأشار عدة ممثلين أيضاً إلى أن بعض الغايات تفتقر إلى عناصر قد أُدرجت بالفعل في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات السابقة، بما في ذلك الوثيقة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه". وفي هذا السياق، أكد الممثلون مجدداً أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد الإطار القانوني الذي ينبغي أن تجرى فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وأنها تمثل أساس حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. وأعرب أحد الممثلين أيضاً عن القلق إزاء طريقة صياغة الغاية ١٤-٦. وأشار ممثل آخر كذلك إلى أن المؤشرات المؤقتة المقترحة للهدف ١٤ لا تعالج الغاية الهامة المتعلقة بوقف الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه.

٤٠ - وفيما يتعلق بالمؤشرات، أعرب عن آراء مفادها أن المؤشرات ينبغي أن تكون ذات صلة بالسياسات وتتميز بالطموح والشفافية والجودة العالية؛ وينبغي أن تُمكن من قياس الأفعال وأثر تلك الأفعال في سبيل تحقيق الأهداف وأن تتوافق مع المعايير الدولية القائمة. وأعرب أحد الممثلين عن القلق إزاء عدم قدرة جميع الدول على تتبع التقدم المحرز على أساس جميع المؤشرات التي نوقشت حتى الآن.

٤١ - وأبرز أحد الممثلين أهمية كفاءة التنفيذ الفعال للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وأهمية وضع خطة لتحقيق ذلك، مشيراً إلى المشاورات الجارية بشأن مقترح لعقد اجتماعات كل ثلاث سنوات، على وجه التحديد من أجل رصد تنفيذ الهدف ١٤ والتقدم المحرز لتحقيقه.

بمال التركيز: المحيطات والتنمية المستدامة: التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، البيئي والاجتماعي والاقتصادي

٤٢ - وفقاً لصيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح، شكّل فريق المناقشة المعني بالموضوع المحوري في إطار جزأين يدوران حول الموضوعين التاليين: (أ) الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمحيطات والتقدم المحرز في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة، بما في ذلك لمحة عامة عن الأنشطة والمبادرات التي تعزز تكاملها؛ (ب) والفرص المتاحة لتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات والتحديات التي تعترض القيام بذلك. وافتُتح الجزآن بعروض قدمها المشاركون في حلقة النقاش، تلتها مناقشات تفاعلية (انظر: [www.un.org/Depts/los/consultative\\_process/consultative\\_process.htm](http://www.un.org/Depts/los/consultative_process/consultative_process.htm)).

١ - الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمحيطات والتقدم المحرز في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة، بما في ذلك لحة عامة عن الأنشطة والمبادرات التي تعزز تكاملها

(أ) عروض المشاركين في حلقة النقاش

٤٣ - في الجزء الأول، وصف إليوت هاريس، الأمين العام المساعد ورئيس مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كيف أن استخدام نهج النظم الإيكولوجية في حماية البيئة البحرية يمكن أن يزيد من إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وسلط الضوء على الاتجاهات الاستراتيجية الواردة في اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية الرامية إلى تطبيق نهج النظم الإيكولوجية على نحو فعال في إدارة البيئات البحرية والساحلية ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز والنجاح الذي تحقق. وتطرق إلى المؤشرات قيد الوضع في سياق برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، فأفاد أن هذه المؤشرات يمكن أن تساهم في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات ذات الصلة في إطار الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٤٤ - وقدّم برانت فاغنر، رئيس وحدة النقل والقطاعات البحرية التابعة لإدارة السياسات القطاعية في منظمة العمل الدولية، تصور منظّمته بشأن إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأبرز طريقة تناول اتفاقيات منظمة العمل الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك ظروف عمل الملاحين والصيادين، وهو الأمر الذي يمثل عنصراً هاماً في البعد الاجتماعي للمحيطات. وفي هذا الصدد، أشار إلى غياب المشاركة في بعض الصكوك التي تتناول البعد الاجتماعي بوصفه تحدياً يتطلب التغلب عليه. وأشار أيضاً إلى عمل منظمة العمل الدولية في معالجة العمل القسري الذي يفرض على الصيادين المهاجرين. ولاحظ أن العمل البحري لمنظّمته يتقاطع مع العمل الذي تقوم به منظمات وشركاء شتى، وشدد على أهمية التعاون والتنسيق بين الوكالات على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

٤٥ - وتطرق بول هولثوس، الرئيس المؤسس والرئيس التنفيذي للمجلس العالمي للمحيطات، للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ووجه الانتباه إلى المساهمة الهامة للمحيطات في الاقتصاد العالمي، مسلطاً الضوء على مجموعة واسعة من الأنشطة التي تضطلع بها دوائر الأعمال المرتبطة بالمحيطات والخدمات المتصلة بالمحيطات التي توفرها، والتي تحقق إيرادات تقدّر بتريليونات الدولارات. وأوضح كيف أن الزيادة في عدد استخدامات المحيطات والضوابط التنظيمية، بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو إدارة متكاملة للأنشطة المتصلة بالمحيطات، قد أدت إلى ظهور بيئة أعمال أكثر تعقيداً تمثل فيها تحديات متزايدة على نحو

تدريجي أمام الصناعات المرتبطة بالمحيطات. وفي هذا الصدد، شدد على أهمية إشراك هذا القطاع الصناعي في المناقشات المتعلقة بسياسات المحيطات.

٤٦ - وسلطت سفيرة السويد المعنية بالمحيطات والبحار والمياه العذبة، ليزا سفينسون، الضوء على الصلة بين سلامة المحيطات وسلامة الكوكب وصحة الأشخاص. وذكرت أن من المهم النظر في الضغوط المتزايدة التي تواجهها المحيطات، نتيجة أسباب منها النمو السكاني وتغير المناخ، وأهمية تنفيذ نهج متكامل في إدارة المناطق البحرية وإيجاد اقتصاد أزرق. وفي هذا الصدد، أشارت إلى بحر البلطيق كمثال على الممارسات الجيدة في مجال تبادل المعارف ينطوي على دروس مستفادة في تنفيذ تخطيط الحيز البحري. وشددت على أهمية البيانات، والمشاركة الواسعة النطاق للجهات صاحبة المصلحة والشراكات، فضلا عن الفرص والتحديات المتعلقة بتحديد خدمات النظم الإيكولوجية وتقييمها.

٤٧ - وسلطت سياستيان ماثيو، الأمين التنفيذي للتجمع الدولي لدعم عمال صيد الأسماك، الضوء على الدور الهام الذي تؤديه مصائد الأسماك الصغيرة النطاق من أجل التنمية المستدامة في المجتمعات الساحلية. واقترح نهجا قائما على حقوق الإنسان في مصائد الأسماك الصغيرة النطاق يمكن من خلاله تمكين مجتمعات صغار الصيادين من المشاركة في عمليات صنع القرار، وإفادة الفئات الضعيفة والمهمشة في البلدان النامية، والتصدي للتمييز ضد المرأة، والعمل القسري وعمل الأطفال في مصائد الأسماك؛ وحماية حقوق الصيادين المهاجرين وعمال الصيد. ويمكن أن يزيد هذا النهج من تعزيز المنافع الاجتماعية وأن يسلط المزيد من الضوء على مساهمة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق ومجتمعات الصيد الصغيرة في الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية على الصعيدين المحلي والعالمي، فضلا عن القضاء على الفقر.

٤٨ - وناقش ممثل الغرفة الدولية للنقل البحري، سيمون بينيت، مساهمة النقل البحري في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالاستدامة البيئية، سلط الضوء على الاستثمار المتوقع الذي سيتعين على مالكي السفن ومشغليها القيام به في المستقبل القريب من أجل الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والكبريت، فضلا عن نظم إدارة مياه الصابورة. ولاحظ أن النقل البحري محرك للنمو الأخضر، ودعا إلى اعتماد تحليل لنسبة الفائدة إلى التكلفة قبل وضع أنظمة في المستقبل يمكن أن تؤثر في صناعة النقل البحري. وفيما يتعلق بالاستدامة الاجتماعية، سلط الضوء على مساهمة النقل البحري في العمالة وأشار إلى أن النقل البحري هو القطاع الصناعي الوحيد الذي وضع له إطار دولي شامل يتناول معايير العمل اللائق، بعد بدء نفاذ اتفاقية العمل البحري لمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٦).

٤٩ - وتناول مدير مختبرات البيئة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ديفيد أوسبورن، تكامل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من حيث صلتها بتحمض المحيطات. وأكد أن التغييرات التي تطرأ على حموضة المحيطات تقع بسرعة تزيد حوالي ١٠٠ مرة عن سرعة حدوثها في أي وقت مضى في العشرين مليون سنة الماضية، مع ما يترتب على ذلك من آثار بيئية واجتماعية واقتصادية ضارة. وأوضح كيف أن أدوات الإدارة المبتكرة، والإصلاحات التشريعية، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة الوعي والمعرفة على جميع المستويات، بما في ذلك تعزيز الفهم العلمي، يمكن أن تساعد على وضع حد لمصادر تحمض المحيطات والحد من آثاره وحماية البيئات والمجتمعات المحلية في المناطق الساحلية. وأشار إلى أنه بينما يمكن أن تؤدي إجراءات التكيف إلى كسب بعض الوقت، فإن التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون جزء لا يتجزأ من الحل.

٥٠ - وأبرز المستشار القانوني الدولي للجنة الدولية لحماية الكابلات، دوجلاس بيرنيت، أهمية كابلات الألياف الضوئية البحرية في الاتصالات العالمية والتنمية الاقتصادية وفي توفير القاعدة الأساسية للتعاون العلمي والتكنولوجي. وأشار إلى أن الدراسات القائمة على استعراض النظراء أظهرت أن آثار الكابلات البحرية على البيئة البحرية إما منعدمة أو خفيفة. ولاحظ أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر إطاراً قانونياً مناسباً لحماية الكابلات، وشجع على تنفيذ أحكامها من خلال التشريعات الوطنية، بالنظر إلى أن عدداً قليلاً من الدول سنت تشريعات من هذا القبيل.

٥١ - وأبرزت المديرية بالنيابة لوحدة إدارة المناطق الساحلية في بربادوس، لورنا إينيس، دور العلوم في السياحة الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأشارت إلى التهديد الذي تمثله صناعة السياحة للمناطق الضعيفة المناعة من الأخطار الساحلية الشديدة، بما في ذلك خطر التآكل. وأوضحت كيف يمكن أن يساعد إدماج الحفظ والتنظيم وتحقيق الاستقرار، استناداً إلى مبادئ علمية سليمة، في الإدارة المستدامة للسواحل وفي الحد من الآثار الناتجة عن نشاط الإنسان على الموارد الساحلية. وأكدت أيضاً أن عمليات التقييم التي تتم كل خمس سنوات في إطار العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية (العملية المنتظمة)، يمكن أن تزود الدول بأداة قيمة لتقييم التقدم المحرز في التنمية المستدامة للمحيطات ومواردها.

#### (ب) حلقات النقاش

٥٢ - أعرب عدة ممثلين عن القلق بشأن آثار تحمض المحيطات، وضعف المجتمعات المحلية في مواجهة آثاره.

٥٣ - وردا على سؤال بشأن كيفية إدراج موضوع حمض المحيطات في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، شدد السيد أوسبورن على الحاجة إلى إدراج المحيطات في أهداف تخفيف الآثار وتدابير التكيف. ولاحظ أيضا أن التركيز الحالي على الهدف المتمثل في منع تجاوز الاحترار درجتين مئويتين لا يأخذ في الحسبان أثر حمض المحيطات، الذي سيحدث بصرف النظر عن حدوث الاحترار. وردا على سؤال بشأن ما إذا كانت بعض المناطق أكثر تعرضا لخطر حمض المحيطات، أوضح أن المناطق الأكثر تعرضا للخطر هي التي تعاني من قدرة محدودة على التكيف والاستجابة بسبب اعتمادها الاقتصادي على أنواع أو نظم إيكولوجية متضررة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر بعض المناطق البحرية والنظم الإيكولوجية أكثر عرضة لتهتمض المحيطات بسبب الآثار التراكمية الناجمة عن تأثيرات أخرى. فعلى سبيل المثال ظلت الشعاب المرجانية صامدة في بعض المناطق في وسط المحيط الهادئ، رغم ارتفاع مستويات الحموضة، نظرا لانخفاض مستوى التلوث وغياب الصيد المفرط. وأشار ممثل إحدى الدول أيضا إلى بيانات وطنية تشير إلى أن الحالة الجيدة للشعاب المرجانية الموجودة في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية وقدرتها على التحمل هي نتاج لتنوع الأسماك، وهو ما أدى إلى خفض معدل نمو الطحالب في مناطق الشعاب المرجانية التي ابيض لوها. ومن ثم أثر تدمير الشعاب المرجانية على نطاق واسع في المنطقة على المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية. وأوصى السيد أوسبورن بالحد من تصريف المياه البرية المصدر ومن ضغوط الصيد ومن إدخال أنواع دخيلة مغيرة، وأبرز الحاجة إلى زيادة التعاون العالمي واستجابة السياسات الدولية في هذا الصدد.

٥٤ - وأكد أنه رغم ما يمثله حمض المحيطات من مخاطر وتحديات حقيقية، فهناك أيضا فرص للنمو. وأشار إلى أن الاستثمار في العلوم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فهم آثار حمض المحيطات على نطاق محلي وزيادة قدرة البلدان على التكيف. وشدد على ضرورة فهم الآثار بطريقة متكاملة، إذ يمكن أن يتولد مثلا عن الأثر البيئي الواقع على الشبكات الغذائية التي تؤثر على أعداد الحيتان، أثر اقتصادي على الأنشطة التجارية في مجال مشاهدة الحيتان.

٥٥ - وردا على سؤال بشأن أثر الأخطار الساحلية على مصائد الأسماك، أشارت السيدة إينيس إلى أن مصائد الأسماك الصغيرة النطاق الواقعة بالقرب من الشاطئ تتأثر بشدة، وهي حالة ترتبط بتدهور الشعاب المرجانية الناجم عن تآكل الشاطئ وكبير حجم الأمواج التي تصل إليه مما يؤدي إلى انتقال مصائد الأسماك الصغيرة النطاق بعيدا عن الشاطئ. وفي هذا

الصدد، تجرى حاليا مشاورات وطنية بغرض إدراج الصيادين ضمن السياسات الإنمائية لدعم سبل عيشهم، بهدف تعزيز التعاون وتجنب التضارب المحتمل بين أصحاب المصلحة.

٥٦ - وفي معرض إبراز أهمية حماية مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، شدد بعض الممثلين على الحاجة إلى معالجة مسألة التهميش، حيث تضطر التنمية السياحية الصيادين بصورة متزايدة إلى الانتقال إلى مواقع أكثر خطورة. وفي هذا الصدد، أشار أحد الممثلين إلى صعوبات إثبات قيمة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، مما يجعل من الصعب تبرير تخصيص الموارد من أجل مواجهة هذه المشكلة. وشدد السيد ماثيو على ضرورة الاعتراف بأن العديد من صغار الصيادين يستخدمون معدات منخفضة التأثير، مما يساعد على الوفاء بالالتزامات بموجب الصكوك الدولية. وشدد أيضا على ضرورة الاعتراف بالقيمة الثقافية التي تمثلها مصائد الأسماك الصغيرة النطاق للمجتمعات المحلية الأصلية، على سبيل المثال.

٥٧ - وفيما يتعلق بدور الدول في معالجة الممارسات التعسفية وظروف العمل في البحر، أشار السيد فاغنر إلى أن ثمة تأثيرا يمكن أن تحدثه قوى السوق متمثلة في السياسات الشرائية للحكومات والاختيارات الاستهلاكية على أساس ممارسات العمل، على سبيل المثال. ووجه الانتباه أيضا إلى صعوبة جمع المعلومات عن أحوال الصيادين الذين يمارسون الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه. ولذا كثيرا ما تعتمد منظمة العمل الدولية على شركائها الاجتماعيين من أجل جمع هذه المعلومات وتدعم التعاون المشترك بين الوكالات على نطاق واسع.

٥٨ - وردا على سؤال بشأن موقف صناعة النقل البحري بشأن مقترحات إنشاء محميات بحرية في أعالي البحار، أشار السيد بينيت إلى أن هذه المسألة لم يسبق أن شهدتها هذه الصناعة وأنه من الضروري أن تكون مشاركتها كاملة، من خلال كيانات تشمل المنظمة البحرية الدولية والغرفة الدولية للنقل البحري، وكذلك وضع الحقوق القائمة بموجب الصكوك الدولية في الاعتبار. وسلط أحد الممثلين الضوء على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الحرية في أعالي البحار وحماية البيئة البحرية، من خلال وسائل تشمل الحميات البحرية.

٥٩ - وردا على سؤال طرح بشأن الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها زيادة تكاليف الامتثال للأنظمة البيئية على حجم البضائع المشحونة على الصعيد العالمي، أوضح السيد بينيت أن هذه التكاليف سيتحملها المستهلكون في الوضع المثالي بيد أن واقع الأمر ليس كذلك قط نظرا لأن عدد السفن كبير جدا والشحنات قليلة للغاية. وأكد أيضا أن بعض التدابير الرامية إلى الحد من الانبعاثات يمكن أن تؤدي إلى زيادتها من خلال توجيه الطلب نحو وسائل نقل أخرى أقل كفاءة من حيث انبعاثات الكربون.

٦٠ - ولاحظ أحد الممثلين أن الاتصالات والاقتصادات تعتمد على استخدام الكابلات البحرية وحمايتها، وأعرب عن القلق لغياب القوانين والأنظمة اللازمة لحمايتها. وفي معرض تناوله لمسألة ملائمة الإطار القانوني الحالي، أشار السيد بورنيت إلى أن واحدة من أكبر المشاكل تتمثل في أن العديد من الدول لم تف بالشروط المطلوبة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لتنفيذ التشريعات الوطنية، إذ تفتقر الغالبية العظمى منها لتشريعات وطنية أو توجد لديها تشريعات تجاوزها الزمن. ووجه أيضا الانتباه إلى ضرورة وجود أساس قانوني لمحاكمة الإرهابيين الذين يستهدفون الكابلات البحرية. وأشار إلى التعاون الجيد بين قطاعي صناعة الكابلات وصناعة صيد الأسماك، وهو ما كان فعالا في الحد من مخاطر العلوق بالكابلات.

٦١ - وناقش الممثلون دور الحكومات في تشجيع الاندماج وكيفي يمكن أن يهيئ إطار للتخطيط لإدارة الدينامية اللازمة لمراعاة الاستخدامات الجديدة للمحيطات والظروف المتغيرة. وأشارت السيدة سفينسون والسيد هولثوس إلى أن إيجاد هذه الدينامية يتطلب اعتماد رؤية تطلعية ووضع توقعات بشأن قيمة الاستخدام والقيمة المعنوية، فضلا عن بلورة سيناريوهات مختلفة للمستقبل. وأشار السيد هولثوس أيضا إلى القلق الذي سينتاب أوساط الأعمال التجارية إزاء وضع إطار تشريعي صارم مفروض من القمة.

٦٢ - وفيما يتعلق بتخطيط الحيز البحري، أشار أحد الممثلين إلى أن تنفيذه يتطلب عملية متسقة وشفافة وشاملة للجميع يشارك فيها القطاع الخاص والعلماء. وتساءل عدة ممثلين عما إذا كان يلزم وضع إطار قانوني لتنفيذ تخطيط الحيز البحري خارج البحر الإقليمي. وفي هذا الصدد، لاحظت السيدة سفينسون أنه في حالة بحر البلطيق، المشمول بتوجيه الاتحاد الأوروبي EC/56/2008 المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الذي أنشأ إطار عمل الجماعة في مجال السياسة البيئية البحرية ولجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق (لجنة هلسنكي)، جرى التعاون في تخطيط الحيز البحري من خلال فريق عامل مشترك واستند في المقام الأول إلى وجود مصلحة مشتركة في سلامة بحر البلطيق، بدلا من الاعتماد على إطار قانوني.

٦٣ - وشدد الممثلون على أهمية التعاون متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة وطلبوا تقديم مدخلات عن كيفية تطوير التنسيق بين الصناعة والمجتمع المدني والحكومات. وأشار أحد الممثلين إلى أن المجتمع المدني وقطاع الصناعة تختلف توجهاتهما أحيانا بشأن القضايا البيئية. ومع ذلك، لاحظ السيد هولثوس أن إحدى النقاط المشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الصناعة هي الحاجة إلى العلوم السليمة. ومن المهم ضمان أن تكون أوساط الأعمال التجارية العالمية على دراية بمبادرات السياسة العامة من أجل ضمان

مشاركتها. ولاحظت السيدة سفينسون والسيد هولثوس أيضا أنه من أجل ضمان مشاركة القطاع الخاص، من المهم عرض الفرص الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن هذه المشاركة وتحديد قادة الصناعة المهتمين بقضايا المحيطات. وردا على سؤال بشأن كيفية النفاذ إلى مجتمع الأعمال التجارية من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على المحيطات التي تدور حولها المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة، لاحظ السيد هولثوس أن العامل الأهم يتمثل في العمل المشترك بين قطاعات الصناعة أيا كان حجمها.

٦٤ - وجرى التأكيد على الحاجة إلى بيانات علمية يُستند إليها في وضع السياسات، ولا سيما في مناطق مثل منطقة القطب الشمالي وأنتاركتيكا، حيث يؤدي تغير المناخ إلى تغيير أنماط الاستخدام. والثُمست المشورة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية الراغبة في تنفيذ تخطيط الحيز البحري، والنظر في تقييم خدمات النظم الإيكولوجية، وإشراك القطاع الخاص بالنظر إلى تكلفة الحقائق العلمية السليمة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إفلاس هذه الدول، وصعوبة العثور على خبراء اقتصاديين على دراية بأدوات من قبيل تقييم خدمات النظم الإيكولوجية. فأعربت السيدة سفينسون عن رأي مفاده أن جزءا من المشكلة يكمن في التواصل المحدود فيما بين الأوساط العلمية. وأضافت أنه إذا توافرت المعارف العلمية الكافية، من الضروري أيضا ربطها بتقرير السياسات. ولفتت الانتباه إلى الفوائد التي تُجتنى من إشراك المجتمعات المحلية في تحديد وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية واعتبار التقييم استثمارا لا تكلفة.

٦٥ - وتساءل أحد الممثلين هل توجد برامج تعنى بتعزيز التعاون فيما بين العلماء، بالنظر إلى أهمية تبادل المعلومات والممارسات السليمة في معالجة المسائل المتعلقة بالمحيطات. وأشير إلى أن التعاون فيما بين العلماء متواصل، بوسائل منها العملية المنتظمة. وعلاوة على ذلك، تشارك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في وضع برنامج تدريبي بشأن البحوث العلمية البحرية. وتم التأكيد أيضا على أهمية الأكاديمية العالمية لنظام التدريب في مجال المحيطات (Oceanteacher)، وهي برنامج تدريبي تنفذه اللجنة لتطوير القدرات الإقليمية في مجال علوم المحيطات، والملاحظة، وجمع البيانات، والرصد، والتخفيف من حدة الأخطار الساحلية.

٦٦ - وطُرح سؤال بشأن ما سيتطلبه اتباع نهج شامل حيال الغايات الواردة في إطار الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، فقال السيد هولثوس في هذا الصدد إن الغايات

نطاقها واسع بما يكفي لتكون ذات صلة بالعديد من القطاعات ولتكون شاملة لعدة قطاعات. وأشار إلى أن المسألة تتلخص في أنه في حين أن بعض الغايات محددة النطاق، فإن بعضها الآخر صيغ صياغة أوسع نطاقاً، مما يصعب على القطاع الصناعي تفعيلها أو تنفيذها. وفي هذا الصدد، اعتُبر أن من المهم أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً على التنفيذ الفعال. ورداً على ذلك، أشار أحد الممثلين إلى أن بعض الغايات قد يكون غامضاً بشكل مقصود، ولكن التعاون مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الصناعي، يمكن أن يؤخذ في الحسبان على مستوى التنفيذ.

٦٧ - وأشار بعض الممثلين إلى تجربة الاتفاقيات وخطط العمل الإقليمية المتعلقة بالبحار في وضع المؤشرات. وأوضح السيد هاريس أن الخبراء التقنيين قد قدموا توصيات في إطار تلك الاتفاقيات وخطط العمل، ولكن الدول هي التي اتفقت على المؤشرات. وأوضح أيضاً أن العملية قد تكون متفاوتة بين المناطق، حسب مستويات القدرات والمنهجيات المستخدمة. ورداً على تساؤلات بشأن إمكانية استخدام مؤشرات إقليمية في سياق أهداف التنمية المستدامة، أشار إلى أن لكل منطقة من المناطق خصائصها ومنهجياتها المختلفة، ولذلك يمكن أن يكون اتباع نهج إقليمي مفيداً وأن يحقق أيضاً وفورات في الحجم.

٦٨ - وفيما يتعلق بالمؤشرات المستخدمة لتقييم التقدم المحرز فيما يخص مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، أشار السيد ماثيو إلى أن المعلومات المتعلقة بالمؤسسات والتعاونيات التقليدية للصيادين والعاملين في مجال الصيد، ومستوى العمليات التشاركية في عملية صنع القرار، والترتيبات التعاونية، وتفويض السلطة إلى المجتمعات المحلية، عناصر يمكن أن تكون مؤشرات مفيدة.

٢ - الفرص المتاحة لتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما يتصل بالمحيطات والتحديات التي تعترض القيام بذلك

(أ) عروض المشاركين في حلقة النقاش

٦٩ - في الجزء ٢، سلط أندرو هيدسون، رئيس برنامج إدارة المياه والمحيطات التابع لمكتب السياسات الإنمائية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الضوء على أهمية استعادة المحيطات لدورها كمحرك للتنمية الاقتصادية المستدامة، ولإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، وذلك من خلال معالجة المسائل الملحة من قبيل الصيد المفرط، والأنواع الغازية، والتلوث (ولا سيما المغذيات واللدائن)، وتحمض المحيطات. وأوضح أن الحد من إخفاقات الأسواق و/أو السياسات التي تسببت في تلك الضغوط وتجاوزها يمكن أن يؤدي إلى تحسينات بيئية هامة وإلى نمو فرص العمل وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية بشكل عام.

٧٠ - وركز روبن ماهون، مدير مركز دراسات إدارة الموارد والبيئة في جامعة جزر الهند الغربية، على تأثيرات الوشائج بين الإدارة الإقليمية والإدارة العالمية في تحقيق الاستدامة من خلال مثال منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وسلط الضوء على مشكلة تجزؤ إدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات باعتبارها عقبة كأداء في سبيل تكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وعدد فوائد إنشاء إطار لإدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات بوصفه هيكلًا عالميًا واحدًا أو شبكة عالمية واحدة تضم شبكات فرعية عالمية - إقليمية في مختلف القطاعات والشبكات الفرعية الإقليمية الشاملة. وأشار إلى أن نجاح التنفيذ يتوقف على فعالية الروابط بين الشبكات الفرعية العالمية والإقليمية في مختلف القطاعات والشبكات الفرعية الإقليمية الشاملة.

٧١ - وعرض ترانسفورم أكورو، كبير الموظفين التنفيذيين لمكتب أطراف اتفاق ناورو، للخبرة التي اكتسبتها أطراف اتفاق ناورو المتعلق بالتعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة في إعادة هيكلة إدارة مصائد الأسماك في منطقة المحيط الهادئ. وشدد على المكاسب المحتملة لتولي الدول الساحلية زمام الأمور بقدر أكبر في تنمية مصائد الأسماك التابعة لها. وأشار إلى أن وضع ترتيبات مبتكرة بديلة لتخصيص حقوق صيد الأسماك، مثل الاستعاضة عن الترخيص بفرص الصيد البحري لشركات الصيد الأجنبية بنظم قائمة على الحقوق، من شأنه تمكين البلدان النامية، وإيجاد حوافز قوية قائمة على السوق وإيجاد فرص العمل، وتشجيع الابتكار والشراكات الاستراتيجية. بيد أنه أشار إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه تنفيذ هذا النهج الابتكاري، بما في ذلك التحديات القائمة ضمن المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وشدد على ضرورة اتساق السياسات من جانب البلدان المانحة في دعم استدامة مصائد الأسماك في البلدان النامية.

٧٢ - وقدّمت وانفي كيو، ممثلة المعهد الصيني للشؤون البحرية بالإدارة الحكومية لشؤون المحيطات في الصين، لمحة عامة عن الجهود التي تبذلها الصين لتعزيز تكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بوسائل منها سياساتها وقوانينها وأنظمتها الوطنية في مجال المحيطات. وبيّنت أيضًا التطور الحاصل في استخدام الأدوات والمبادرات، مثل المحميات البحرية، وإصلاح الموانئ الساحلية، وتعزيز مبادرات الاقتصاد الأزرق على الصعيدين الوطني والدولي، وتوفير برامج بديلة لسبل كسب العيش للصيادين. وسلطت الضوء على التحديات التي تواجه التنمية المستدامة للمحيطات، بما في ذلك ضرورة تحقيق توازن أفضل بين البعد الاقتصادي والبعدين البيئي والاجتماعي، بالنظر إلى أن تعزيز النمو الاقتصادي، على الرغم من مساهمته في التخفيف من حدة الفقر على ملايين البشر، قد أدى أيضًا إلى مشاكل بيئية رئيسية.

٧٣ - وتناول ريمى بارمونتيني، نائب الأمين التنفيذي للجنة العالمية للمحيطات، مسألة المؤشرات من حيث صلتها بالتنمية المستدامة للمحيطات والبحار استنادا إلى ما اضطلعت به اللجنة مؤخرا من أعمال. وسلط الضوء، بوجه خاص، على اقتراحات اللجنة التي توضح المؤشرات ذات الصلة بالسياسات وذات المنحى العملي للغايات المتصلة بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن رأي مفاده أن قائمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي اقترحتها اللجنة الإحصائية هي قائمة أولية. وذكر أنه يلزم القيام بمزيد من العمل، بما في ذلك العمل بإسهام الأوساط المهتمة بشؤون المحيطات عموما، لزيادة قوة المؤشرات وطابعها العملي، وجعلها ذات صلة بالسياسات وذات منحى عملي. وأشار أيضا إلى اقتراح تقدمت به اللجنة العالمية للمحيطات بإنشاء مجلس مستقل معني بالمساءلة في مجال المحيطات لقياس التقدم المحرز في مجال حفظ المحيطات.

٧٤ - وتحدثت بيليانا شيشين - سان، مديرة مركز جبرار ج. مانغون للسياسات البحرية ورئيسة المنتدى العالمي للمحيطات، عن العوامل التمكينية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات، استنادا إلى استعراض للخبرات بشأن السياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمحيطات. وشددت على أهمية عوامل تمكينية، من قبيل الإطار القانوني، والسياسات، والعلوم البحرية، والبنية التحتية، بما في ذلك التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد، والتعاون والتنسيق، ونظم قياس التقدم المحرز. وأوضحت الكيفية التي انتقلت بها ١٥ دولة وأربع مناطق نحو الأخذ بالإدارة المتكاملة للأنشطة البحرية، وأبرزت عوامل النجاح، من قبيل المبادئ المشتركة، والتنسيق الرسمي بين المؤسسات، والدعم السياسي، والسياسات الملزمة، وتمكين أصحاب المصلحة، وكفالة توافر التمويل الكافي.

٧٥ - وسلّطت المسؤولية عن قيادة خطة العمل البحرية المتعلقة بمصائد الأسماك الصغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية ضمن البرنامج البحري العالمي التابع للصندوق العالمي للطبيعة، هيلانة موتا، الضوء على التحديات التي تواجهها إدارة وتنظيم مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في البلدان النامية، مع التركيز على أفريقيا، بما في ذلك ضرورة الإنصاف في الوصول إليها وحقوق الحيازة واستدامة مصائد الأسماك. وأشارت إلى أن مصائد الأسماك الصغيرة النطاق تتسم بسوء الإدارة وانعدام التمكين وتدمير الموائل، على سبيل المثال لا الحصر، فسلطت الضوء على الأنشطة المضطّعة بها في موزامبيق لمعالجة تلك القضايا، بما في ذلك رصد مصائد الأسماك وتنويع الأنواع المصيدة، وجمع البيانات، والنهج التشاركي في عملية صنع القرار، واضطلاع الصيادين بالإدارة المشتركة، وعلى التحديات الماثلة، ولاحظت أن الأنشطة قد حققت نتائج متفاوتة.

٧٦ - وقدم فاسكو بيكر - واينبرغ، المستشار القانوني لوزير الدولة لشؤون البحار في حكومة البرتغال، لمحة عامة عن العمل الذي اضطلعت به البرتغال والخبرة التي تحسّلت لديها في مجال صياغة التشريعات المتعلقة بتخطيط الحيز البحري وإدارة المناطق التابعة لها والخاضعة لولايتها الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بالتكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة. وأوضح العملية المفوضية إلى تطوير القانون، وشرط التشاور مع أصحاب المصلحة، وإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عملية اتخاذ القرارات التي تضطلع بها السلطات، والتعاون والتنسيق المشتركين فيما بين الوكالات، ودراسة الوضع القانوني لمختلف المناطق البحرية، وغير ذلك من السمات البارزة للقانون.

٧٧ - وتناولت سيلفيا فيلو، وكيله وزير الدولة في وزارة البيئة والأراضي والبحار، بإيطاليا، والمسؤولة عن حماية البحار والاقتصاد الأزرق والنمو الأزرق، مسألة المحميات البحرية والتنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك اتباع نهج ممكن إزاء التنمية المستدامة والنمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يجمع بينها بعض مواطن الضعف والتحديات والفرص المشتركة. وأشارت إلى أن إنشاء شبكة للمحميات البحرية وتوطيد النمو الأزرق المستدام، استناداً إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالنمو الأزرق، يشكّلان أولويتين للمنطقة. ولاحظت أن التخطيط الاستراتيجي والمشاركة المحلية لهما أهمية حاسمة في تحقيق أي نجاح، شأنهما في ذلك شأن الإدارة الرشيدة التي تكفل تحقيق تكامل متوازن فيما بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٧٨ - وركز كوامي كورانتينغ، منسق نهج النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك - مشروع نانسن في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، على التدابير اللازمة لتعزيز قاعدة المعارف الخاصة بالتنمية المستدامة في مصائد الأسماك. وبيّن كيفية إدماج نهج النظم الإيكولوجية في مصائد الأسماك لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وقدم وصفا لتاريخ المشروع وهيكله وأهدافه والنتائج التي تحققت فيما يتعلق بوضع نهج للنظم الإيكولوجية في إدارة مصائد الأسماك وتطوير القدرات وجمع البيانات. وأشار إلى ضرورة وجود إدارة لمصائد الأسماك تؤدي مهامها على أكمل وجه من أجل إرساء عمليات نظامية لرصد المدى الذي قطعه تلك المصائد في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، فضلاً عن الموارد البشرية والمالية اللازمة لمتابعة إجراءات الإدارة المتفق عليها.

٧٩ - وتناول جوليان باربيير، رئيس قسم السياسات البحرية والتنسيق الإقليمي في اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، الحاجة إلى العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا البحرية. وأعرب عن شواغل إزاء الفجوة الفاصلة بين البلدان في مجال القدرات

العلمية، والتي يمكن معالجتها بتحديد مراكز تنسيق إقليمية ودون إقليمية وبنقل التكنولوجيا البحرية. وعرض للمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية التي أقرتها الجمعية العامة للجنة في عام ٢٠٠٣، وإمكانية إنشاء آلية لتبادل المعلومات. وسلط الضوء أيضا على وضع تقرير عالمي لعلوم المحيطات يتناول تقييم الاحتياجات من القدرات في علوم المحيطات وفرص توفيرها، وإنشاء الأكاديمية العالمية لنظام التدريب في مجال المحيطات (Oceanteacher) من أجل توفير دورات تدريبية متعلقة ببرامج اللجنة على الصعيد العالمي.

٨٠ - وأوضحت شاكونتالا هاراكسينغ ثيلستند، كبيرة مستشاري التغذية في المركز العالمي للأسماك بنغلاديش، أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل لن تكون قادرة على بلوغ مستويات مثلى من بناء القدرات دون إقامة روابط التعاون والشراكات الإقليمية الاستراتيجية، بالاستناد إلى أمثلة مستمدة من بنغلاديش على الخصوص. وأكدت أن بناء القدرات إلى جانب تعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة يتطلب اتباع نهج مجتمعي محوره الناس، يقوم على حقوق الإنسان والإنصاف والإدارة الرشيدة على جميع المستويات، وإشراك طائفة من أصحاب المصلحة من قطاعات مختلفة. وشددت على أن أي أثر مطرد طويل الأجل لأنشطة بناء القدرات يقتضي التركيز على تثقيف الشباب. وأشارت إلى أن استخدام التكنولوجيا الجديدة، مثل الهواتف الخلوية، قد حقق نقلة نوعية في الوصول إلى المعارف بإيجاد وعي متنام لدى المجتمعات المحلية.

٨١ - وتناولت الأخصائية الأقدم في شؤون البيئة في مرفق البيئة العالمية، نيكول غلينور، في حديثها الأنشطة التي يضطلع بها المرفق في دعم الإدارة المستدامة للأنشطة المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك برنامج المياه الدولية، وبرنامج الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وبرنامج النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة. وتحدثت بإسهاب عن دور تعبئة الموارد في دعم تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وقدمت بعض الأمثلة عن كيفية دمج الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة في المبادرات التي يمولها مرفق البيئة العالمية.

## (ب) حلقات النقاش

٨٢ - تم إبراز فوائد استعادة وحماية النظم الإيكولوجية للمحيطات كدافع رئيسي لتحقيق النمو في تهيئة فرص العمل والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ككل في قطاعات متعددة في مختلف الصناعات ذات الصلة بالمحيطات. وأشار السيد هيدسون إلى التحديات والتكاليف المرتفعة المتعلقة بتقنين الأنشطة التي يضطلع بها على اليابسة بصورة كبيرة، لكنه أشار أيضا إلى وجود فرص تجارية جديدة للمبتكرين. وتناول بشكل خاص إمكانات إقامة صناعة

تكنولوجيا جديدة في مجال معالجة مياه صابورة السفن، وأوضح أنه على الرغم من أن شركات السفن سيتعين عليها الاستثمار في نظم مياه صابورة السفن، هناك فرص واضحة متاحة للشركات الناشئة، وللنمو في مجال البحث والتطوير، وإيجاد فرص عمل. وفي هذا الصدد، أبرز أحد الممثلين قيمة الاقتصاد الأزرق في دفع النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

٨٣ - وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، تساءل أحد الممثلين، ملاحظا الجهود التي تبذلها الأطراف في اتفاق ناورو من أجل تقييد إمكانية الوصول إلى مصائد الأسماك في مناطقها الاقتصادية الخالصة، عما إذا كان لهذا الأمر أثر إيجابي على مصائد أسماك التونة في المحيط الهادئ. وشدد ممثل آخر على أهمية الحفاظ على أرصدة سمك التونة في المحيط الهادئ، والتعاون بين الدول في المنطقة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، لتحقيق التنمية المستدامة لمصائد أسماك التونة، بما في ذلك عن طريق دعم المبادرات الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه. وفي هذا السياق، تطرق السيد أكورو إلى تاريخ مصائد أسماك التونة في المحيط الهادئ الذي فرض فيه حظر صيد الأسماك في بعض الجيوب في أعالي البحار شرطا للوصول إلى موارد مصائد الأسماك في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية المجاورة، وما نجم عن ذلك من فوائد اقتصادية تجنيها البلدان النامية الساحلية. وأشار إلى إمكانية تطبيق هذه المخططات على مصائد أخرى، ولكنه أبرز أيضا الحاجة إلى الدعم الإقليمي والإرادة السياسية في وضع إطار للإدارة، وكذلك في التصدي للتحديات في إدارة مصائد الأسماك، مثل كفالة التقيد بالحدود المتفق عليها بشأن الحصول على موارد مصائد الأسماك. ووصف أيضا الحاجة إلى الفعالية في الرصد والمراقبة والإشراف من أجل كفالة ألا تتجاوز الدول حدود حجم الصيد، بما في ذلك من خلال الإبلاغ الإلكتروني وعمليات مراجعة الحسابات المستقلة. ووصف السيد أكورو كذلك أوجه الخلل في هيكل صنع القرار في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي أدت إلى انخفاض في مستوى الأرصدة السمكية. وقدم أمثلة على المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تجاهلت الأطراف فيها المشورة العلمية أو لم تبد الاستعداد لاتخاذ تدابير ترمي إلى حفظ موارد مصائد الأسماك.

٨٤ - وطلب بعض الممثلين توضيحا بشأن التحديات التي تواجه وضع ترتيبات قائمة على السوق، مثل المخططات القائمة على الحقوق، وبشأن الخصائص الرئيسية لهذه المخططات وإمكانية تطبيقها في مناطق أخرى. وتناول السيد أكورو التحديات الماثلة أمام الحصول على الدعم لأجل مصائد الأسماك القائمة على الحقوق من دول السوق. وفيما يتعلق بالأطراف في اتفاق ناورو، شدد على أن البلدان التي تدعم ترتيبات لتحويل الحقوق إلى الدول الساحلية

سوف تتمتع دون غيرها بفوائد الوصول إلى موارد البلدان الأطراف في اتفاق ناورو. ولاحظ أن نجاح هذا الترتيب يمكن أن يعزى في جزء منه إلى التمويل الناشئ عن المخطط، الذي سمح باتخاذ القرارات السياسية بشكل مستقل عن أهداف الجهات المانحة. وجرى التشديد على الحاجة إلى الدعم المؤسسي، والمساعدة في مجال العلوم وجمع البيانات. وأشار أيضا إلى الفوائد التي تعود على الدول الساحلية النامية نتيجة لاتباع نهج مبتكرة في مجال تجهيز وتسويق منتجات مصائد الأسماك، مثل تجهيز العقود وإصدار الشهادات لمصائد الأسماك. ووصف أيضا الفوائد الإنمائية للنهج المبتكرة المتعلقة بمصائد الأسماك، مثل السماح لأن تكون للدول النامية مصالح في مرافق التجهيز الأجنبية، التي يمكن أن تصبح جزءا من اقتصادها الوطني.

٨٥ - وقال السيد أكورو إن إغلاق أعالي البحار أمام الصيد التجاري قد يتيح للبلدان النامية تزويد البلدان المتقدمة النمو بجميع المواد الخام والمنتجات السمكية. ومن شأن هذا الترتيب أن يتيح للدول النامية الاندماج الكامل في النظام التجاري العالمي والمضي في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد الممثلين إلى أن هذه المقترحات تثير قضايا حساسة للعديد من الدول، بسبب أهمية مصائد الأسماك في التنمية الاقتصادية. وأبرزت مشاكل الإفراط في تجهيز أساطيل صيد الأسماك بالمعدات، بعد إنشاء المناطق الاقتصادية الخالصة، التي أدت إلى الإفراط في صيد الأسماك، وبروز صعوبات في الوصول إلى موارد مصائد الأسماك داخل المناطق الخاضعة للاختصاص التنظيمي للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأضاف أن هذه المسائل معقدة، وهناك جهود متواصلة لمعالجة المسائل المتعلقة بالإعانات المقدمة للصيد تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.

٨٦ - ورحب بعض الممثلين بمناقشة الحاجة إلى إدارة فعالة لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق باعتبارها تأتي في الوقت المناسب، وأعربوا عن القلق إزاء الوضع المححف لصغار الصيادين والصيادين الحرفيين في معظم البلدان، فضلا عن تحديات مشاركتهم بقدر أكبر في الجهود المبذولة من أجل التنمية المستدامة وارتفاعهم منها. ولوحظت على نحو خاص التحديات التي تفرضها النزاعات بين صغار الصيادين والصيادين ذوي القدرات الأكبر ومصائد الأسماك الصناعية. وطلب المزيد من المعلومات بشأن الإجراءات التي اتخذت في أفريقيا لحل مثل هذه النزاعات بنجاح. ولاحظت السيدة موتا أن صغار الصيادين لا يعتبرون مساهمين رئيسيين في الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى مشاركتهم منخفض في اتخاذ القرارات وهم غير ممثلين تمثيلا جيدا. ولذلك يكون بإمكان الصيادين الآخرين الذين لديهم تمثيل أقوى القيام بالصيد من دون أي قيود في مناطق يستخدمها بشكل رئيسي صغار الصيادين، مما يؤدي إلى حرمانهم

من جني الفوائد وسبل العيش. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكثيف التنقيب عن النفط والغاز والصناعات الاستخراجية الأخرى الذي يبدو أنه منح أولوية على الأنشطة الإنمائية الأخرى، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالحدود والهجرة إلى المناطق الساحلية، أدى إلى تمييز الحقوق العرفية لصغار الصيادين والصيادين الحرفيين وتشردهم. وشددت على أن التخطيط المكاني والإنفاذ، بالإضافة إلى منح حقوق الحيازة الحصرية، وتعزيز مشاركة صغار الصيادين في عملية صنع القرار وتوطيد الإرادة السياسية أمور بالغة الأهمية في تسوية هذا الوضع.

٨٧ - وفي هذا الصدد، لاحظ أحد الممثلين الحاجة إلى دعم الحكومات لحقوق الصيد العرفية أو التقليدية من خلال الوسائل القانونية أو اللوائح ونظم الحيازة العرفية، مثل الوسائل المستخدمة في منطقة المحيط الهادئ.

٨٨ - وجرى التشديد على الفرصة المتاحة لبناء إدارة أكثر شمولية للأنشطة المتعلقة بالمحيطات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقُدمت أمثلة عن التعاون العابر للحدود، بما في ذلك مبادرة مثلث المرجان المتعلقة بالشعاب المرجانية، وإنشاء مناطق بحرية محمية عبر الحدود تستند إلى أنماط هجرة السلاحف البحرية. وشددت السيدة كيو على أهمية التعاون العابر للحدود، بسبب الترابط بين النظم الإيكولوجية البحرية. وسلط السيد ماهون الضوء على الحاجة إلى تحديد المتدييات القائمة التي لديها القدرة على معالجة هذه المسائل من حيث الحجم والنطاق الجغرافي، كما حدث في حالة الإطار الإقليمي لإدارة المحيطات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وأشارت السيدة كيو إلى أن التعاون العابر للحدود أمر بالغ الأهمية من المنظور العلمي، وسلطت الضوء على تقرير بشأن التنمية المستدامة البحرية أصدرته أمانة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ كوسيلة لتحسين التعاون بين العلماء على الصعيد الإقليمي.

٨٩ - واعتبر السيد ماهون أن التجزؤ في إدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات يشكل عقبة في وجه تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأشار بصورة خاصة إلى مسألة حفظ الموارد واستخدامها المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، فأعرب عن رأي مفاده أن المقترحات المقدمة بشأن الحاجة إلى آليات الإدارة واتساق السياسات لمعالجة مسألة التجزؤ يجب أن تكون مشروعة لكي تنجح. وجرى التأكيد في هذا الصدد على أهمية الحفاظ على التوازن الدقيق في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٩٠ - وجرى النظر في مسألة تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال السياسات الوطنية المتكاملة بشأن المحيطات. وذكر أحد الممثلين أنه في منطقة البحر الكاريبي الكبرى لم تضع إلا ٤ بلدان فقط من أصل ٣٠ بلدا سياسات متعلقة بالمحيطات على الصعيد الوطني،

مما تنشأ عنه صعوبة متأصلة في وضع سياسات إقليمية تتعلق بالمحيطات. وفيما يتعلق بأساليب وضع السياسات الوطنية، أشارت السيدة شيشين - سان إلى إنشاء لجان رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات في مختلف البلدان.

٩١ - وردا على استفسار بشأن كيفية تحقيق التوازن بين الأولويات القصيرة الأجل والأهداف الطويلة الأجل، أشارت السيدة شيشين - سان إلى مثال الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تنفذ باستمرار إجراءات تنفيذية مماثلة منذ عام ٢٠٠٤، على الرغم من التغيرات الحكومية. وأشار السيد بيكر - واينبرغ إلى أن قانون تخطيط الحيز البحري في البرتغال يكفل الاستمرارية في حال طرأت تغييرات في الحكومة ويشمل آلية رصد تقضي بتقديم تقرير من الحكومة إلى البرلمان كل ثلاث سنوات لتحديد جملة أمور منها الإجراءات المتخذة ومدى الإيفاء بالغايات والأهداف والمواعيد النهائية.

٩٢ - وناقش ممثلون أهمية المشاورات على الصعيدين الوطني والإقليمي في وضع السياسات المتكاملة والخطط المكانية. ولدى معالجة طرائق المشاورات، أشار السيد بيكر - واينبرغ إلى أن مشاورات أصحاب المصلحة في البرتغال ضمت الخبراء التقنيين والسلطات السياسية. وأوضح كذلك أن الحكومة صاغت مشروع القانون الأساسي بشأن تخطيط الحيز البحري في أعقاب مناقشات تقنية مشتركة بين الوزارات، واعتمده البرلمان في أعقاب جلسات علنية ضمت قاعدة عريضة من أصحاب المصلحة.

٩٣ - أما فيما يتعلق بالمشاورات على الصعيد الإقليمي، بما فيها المناقشات المتعلقة بإنشاء محميات بحرية وتقاسم الموارد المحدودة من أجل التنمية المستدامة، أشارت السيدة فيلو إلى أن البحر الأبيض المتوسط منطقة هشة، لكن الدول الساحلية المحيطة اعتمدت صكوكا من أجل تيسير الاستخدام والإدارة المستدامين لذلك المورد المشترك. وفي هذا الصدد، جرى تسليط الضوء على توجيه الاتحاد الأوروبي EU/2014/89 المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ الذي ينشئ إطارا لتخطيط الحيز البحري، والتوجيه EC/56/2008 (انظر أعلاه). ويهدف كلا التوجيهين إلى تحقيق حالة بيئية جيدة في البحر بحلول عام ٢٠٢٠، ويستندان إلى المشاركة بين مختلف مستويات الحكومات وإشراك أصحاب المصلحة الآخرين، من قبيل المجتمعات المحلية. أما الصك الثالث فهو الإعلان الثلاثي لعام ١٩٩٩ عن إنشاء ملاذ بيلاغوس لحفظ الثدييات البحرية في البحر الأبيض المتوسط. كما أشار عدة ممثلين إلى البروتوكول المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط الملحق باتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة).

٩٤ - ورحب عدة ممثلين بالمعلومات المتعلقة بعملية وضع تخطيط الحيز البحري وتطبيقه على حفظ الموارد واستخدامها المستدام وإدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات. وفيما يتعلق بتساؤل عما إذا كان هناك أو ينبغي أن يكون هناك مقياس نموذجي للأولويات لتحديد ما إذا كان ينبغي أن تكون لبعض المسائل أو الاستخدامات أسبقية على غيرها، أو عما إذا كان بالإمكان تعديل المقياس ليلائم كل حالة أو ظرف، أشار السيد بيكر - واينبرغ إلى أن ذلك يتوقف على كيفية تصور كل دولة لتخطيط الحيز البحري. وعلى سبيل المثال، أشار إلى أن البرتغال وضعت آلية لحل النزاعات المتعلقة بالاستخدامات المتضاربة للمحيطات تأخذ في الاعتبار الخصائص المرتبطة باستخدام الحيز البحري لأغراض الأنشطة الاقتصادية والإنمائية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الاعتبار الأسمى يتمثل في عدم تقديم الدعم لأي نشاط إلا إذا اعتبر أنه مستدام بيئياً، ويعقب ذلك النظر في المعايير الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، مثل إمكانية إيجاد فرص العمل التي تشكل أولوية وطنية للبرتغال. وبالتالي، يجب أن تعتمد أي آلية لتحديد الأولويات على الأولويات الإنمائية الوطنية.

٩٥ - وتساءل عدة ممثلين، في معرض الإشارة إلى حدوث تحول من الإدارة الساحلية المتكاملة إلى تخطيط الحيز البحري لأغراض الإدارة الساحلية المتكاملة، عما إذا كان الإطار القانوني الدولي الحالي ملائماً لتخطيط الحيز البحري أو الإدارة المتكاملة. وأشارت السيدة شيشين - سان إلى أن النهج المتكامل في سياق إدارة المناطق الاقتصادية الخالصة نهج جديد، ومن السابق لأوانه تحديد في ما إذا كانت تعثريه ثغرة من الثغرات. وبشأن المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ذكرت أنه، كما هو حال التجربة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، لا يزال التعاون بين برامج البحار الإقليمية والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك محدوداً، وأن الإدارة القائمة على المناطق ستطرح تحدياً لعدم وجود سلطة لإنشاء هذه المناطق. ولوحظ أن هذه المسألة ستكون موضوع مفاوضات مقبلة بشأن إبرام اتفاق ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٩٦ - وطُرح سؤال بشأن كيفية سد الفجوة بين التدابير المتخذة على الصعيد العالمي والتدابير المتخذة على الصعيد المحلي وبشأن التوازن الملائم الذي يمكن إقامته بين النهج العالمي المنطلق من القمة والنهج المحلي المنطلق من القاعدة. ورداً على هذا السؤال، أشار السيد باربيير إلى أن التدابير التي تُتخذ على الصعيد الإقليمي مثلاً، من خلال المراكز الإقليمية التابعة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية أو الاتفاقيات وخطط العمل الإقليمية في مجال

البحار، يمكن أن تضطلع بدور في سد تلك الفجوة. وأشار إلى أن الإدارة المتكاملة المشتركة بين القطاعات ينبغي ألا تُعتبر بديلاً عن الإدارة القطاعية الرشيدة.

٩٧ - وفيما يتعلق بالتدابير التمكينية، أشار أحد الممثلين إلى أن نقل التكنولوجيا البحرية هو جوهر الجزء الرابع عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الذي اعتبره ذلك الممثل الجزء الأقل تطوراً من الاتفاقية من حيث الامتثال، وذلك على نحو يضر بمصالح الدول النامية. وفي هذا الصدد، أشار السيد باريير إلى أن عمل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة يرمي إلى تفعيل الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. وسُلط الضوء على الفوائد التي يمكن أن تترتب عن مراعاة آلية تبادل المعلومات والاستفادة من الأموال لأغراض نقل التكنولوجيا البحرية في العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٩٨ - وقال أحد الممثلين إن جميع أنشطة البحث العلمي في المحيطات يشكل، وفقاً للجزء الثالث عشر من الاتفاقية، بحثاً علمياً بحرياً.

٩٩ - وأشار أحد الممثلين إلى الإصدار الوشيك للتقييم البحري العالمي المتكامل الأول في إطار العملية المنتظمة، فاقترح أن تنظر اللجنة في أجزاء ذلك التقييم المتعلقة باحتياجات بناء القدرات، وذلك في سياق إعداد اللجنة تقريرها العالمي عن علوم المحيطات.

١٠٠ - ورداً على استيضاح عن عمل اللجنة المعنية بالتصنيف في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، أشار السيد باريير إلى أن نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات هو أكبر مستودع للمعارف العلمية بشأن المحيطات، بما فيها المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية والواقعة داخلها على السواء. وأوضح أيضاً بأن اللجنة تعمل مع السلطة الدولية لقاع البحار على تحديد سبل استفادة السلطة في عملها من تصنيف المعلومات عن المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وطُرح أيضاً سؤال عن توافق برامج مرفق البيئة العالمية التي تغطي المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مع العمل الجاري حالياً في سياق الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، أفادت السيدة غلينور بأن مرفق البيئة العالمية يعمل حالياً مع المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وذلك في إطار الصكوك القانونية القائمة، ومنها الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة

السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأرصد السميكية) وصكوك منظمة الأغذية والزراعة، وبأن المشاريع المعنية لا ترمي إلى تطوير صكوك قانونية وإنما تسعى إلى أعمال الأدوات.

١٠١ - ورداً على سؤال بشأن جمع البيانات في إطار نهج النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك - مشروع نانسن، أوضح السيد كورانتينغ بأن معلومات كثيرة قد جمعت في قاعدة للبيانات. وتعود ملكية تلك البيانات للدولة التي جمعت فيها، ولكن يمكن للجهات الأخرى أن تطلع عليها بموافقة الدولة الساحلية المعنية. وستمكن سياسة بيانات جديدة خاصة بالمشروع من تعميم البيانات بعد خمس سنوات ما لم يعترض على ذلك صاحب الحقوق. وقد تحول تركيز أنشطة مشروع نانسن مع مرور الوقت من البحث عن موارد من أجل تطوير مصائد الأسماك إلى تقييم إدارة مصائد الأسماك ثم إلى تدريب العلماء فتطبيق نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك، وذلك لتلبية احتياجات المستفيدين من المشروع. وأما البيانات التي جمعت في إطار المشروع فتستخدم أيضاً بطرق جديدة، من قبيل تقديم المساعدة لوزارات البيئة.

١٠٢ - وأعرب عن تأييد اتخاذ القرارات على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة. بيد أنه لوحظ أن عدم وجود معارف علمية متاحة أو طابعها المحدود ينبغي ألا يحول دون اتخاذ القرارات. ورداً على سؤال بشأن المجالات المحددة التي ينبغي أن توليها البلدان النامية الأولوية في مجال تنمية الخبرات العلمية، أشار السيد باربيير إلى أنه قد تم تحديد بعض المجالات والمنهجيات الرئيسية التي تكون فيها تنمية المعارف العلمية أكثر فعالية من حيث التكلفة، وإن لم يحكم ذلك ترابعية صريحة.

١٠٣ - واستوضح أحد الممثلين عن ضرورة بناء قدرات البحث العلمي في إنشاء إطار إقليمي لإدارة الأنشطة المتعلقة بالحيطات، مثل الإطار الإقليمي لإدارة المحيطات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وأشار السيد ماهون إلى الصعوبات التي تعترض تلبية الاحتياجات من القدرات في العديد من الدول الصغيرة في المنطقة، كما شدد على الحاجة إلى اتخاذ قرارات عقلانية بشأن المجالات التي ينبغي تنمية هذه القدرات فيها وكيفية استفادة الدول منها على نحو مشترك. وقد يتيح إنشاء جامعة إقليمية للبحث العلمي حلاً مناسباً في هذا الصدد.

١٠٤ - وناقش بعض الممثلين السبل الكفيلة بتحسين بناء القدرات في المسائل المتعلقة بالحيطات على الصعيد المحلي. وعلى نحو خاص، طُرحت أسئلة بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به التكنولوجيا، مثل الهواتف المحمولة، وبشأن كيفية زيادة مشاركة المرأة في مصائد الأسماك من أجل رفع مستوى الإنتاجية وكيفية التصدي للآثار المترتبة في سبل عيش

المجتمعات المحلية عند تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة. وقدمت السيدة ثيلستد مثالا بيّنت فيه كيف يمكن للتكنولوجيا والابتكار أن يزيدا نشر المعلومات في المجتمعات المحلية، ولا سيما بلغاتها المحلية. وقدمت أيضا بعض الأمثلة على المشاريع التي زادت دور المرأة في سلسلة إمدادات مصائد الأسماك، وأشارت إلى أن النساء في بعض البلدان صرن يعملن أكثر فأكثر في مجالات يهيمن عليها الذكور عادة. ولفتت الانتباه إلى ضرورة رصد كيفية تنفيذ تلك المشاريع، ذلك أن إسناد أدوار إضافية للنساء قد يؤدي إلى زيادة عبء عملهن وإلى نقل المسؤوليات إلى أعضاء آخرين في الأسرة. ومن حيث التدابير الرامية إلى التخفيف من فقدان سبل كسب العيش، أُبرزت سبل التدريب وتقديم الائتمانات البالغة الصغر وإتاحة إمكانية التحويلات النقدية المشروطة بوصفها أدوات يمكن استخدامها. وأشارت السيدة غلينور إلى أنه يمكن أن يضع مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي والمصارف الوطنية برامج للمساعدة في وضع بعض تلك الأدوات، وذلك بوسائل تشمل المنح المؤقتة.

١٠٥ - وأشار بعض الممثلين إلى الدور المهم الذي يضطلع به الخبراء في عملية وضع مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما إشراك خبراء اللجان الإحصائية الوطنية. واعتُبرت أيضا مساهمات الخبراء التابعين للدول، وعند الاقتضاء، مشورة المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة مفيدة لهذه العملية. وأشار أحد الممثلين إلى أن المؤشرات المتعلقة بالإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك والموضوعة بحسب الإعانات المتنوعة يمكن أن تكون مفيدة وأكثر فعالية من حيث المساءلة. وتساءل بعض الممثلين عما إذا أمكن استخدام مساهمة مصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية كمؤشر على تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وردّا على ذلك السؤال، أشار السيد أكورو إلى أن هناك إيرادات لا تُسجّل ضمن الناتج المحلي الإجمالي وأن الدول النامية لديها مصالح مختلفة، بما في ذلك في جميع جوانب سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، بدءا بذوي الحقوق وانتهاءً بالأسواق. ورأى السيد بارمونتبي أنه في ضوء الجولة المقبلة من مناقشات منظمة التجارة العالمية التي ستجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ينبغي للمجتمع الدولي أن يطلب إعادة إحياء المناقشات بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك على أساس الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

١٠٦ - وتساءل بعض الممثلين عن كيفية وضع مؤشرات للتعامل مع تنمية القدرات ونقل المعارف والتكنولوجيا في مجال العلوم البحرية، وكيفية جعل تلك المؤشرات مجدية وقابلة للقياس حتى لا يُثقل كاهل البلدان النامية. وأقر السيد كورانتينغ بالصعوبات التي تعترض وضع مؤشرات مناسبة وأفاد بأن العناصر الأساسية يمكن أن تشمل تحديد نوع الإجراءات

المتخذة وقياس أثرها وفعاليتها. وأشار السيد باربيير إلى أن مؤشرا واحدا قد لا يكون كافيا واقترح وضع مؤشر مركّب يضم عوامل من قبيل البنية التحتية العلمية، والاستثمار في العلوم، والتفاعل العلمي على الصعيد الدولي.

١٠٧ - وتعيّياً على الإشارة إلى الصعوبات التي تواجه تحقيق أهداف تُعتبر مفرطة في الطموح، أوضحت السيدة كيو بأن التحديات تنشأ، في جزء منها، عن اتخاذ القرارات بشكل مركزي من قبل أشخاص لا يدركون تماماً طبيعة الاحتياجات في مجال الحفظ، دون إشراك أصحاب المصلحة المحليين والمجتمعات المحلية بما يكفي لضمان الشفافية واستعراض السياسات البحرية بانتظام.

١٠٨ - ورداً على أسئلة تتعلق باقتراح اللجنة العالمية للمحيطات إنشاء مجلس مستقل معني بالمساءلة في مجال المحيطات، أوضح السيد بارمونتبي بأن الفكرة كانت مستوحاة من مجلس تحقيق الاستقرار المالي الذي أنشئ في عام ٢٠٠٩ في أعقاب الأزمة المالية. وأشار إلى أن مسألة تكوين هذا المجلس لا زالت مطروحة، ولكن من المحتمل أن يضم أشخاصاً مستقلين يمكنهم تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق حفظ المحيطات ورفع تقارير عن ذلك إلى المجتمع الدولي. وقال أحد الممثلين إن نظاماً للمساءلة من هذا القبيل ليس فكرة مقنعة، إذ يمكن استخدام المؤشرات لتقييم التقدم المحرز. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الممثل على أن المساءلة ترتبط بنقل التكنولوجيا وتمويل التنمية.

١٠٩ - وتساءل أحد الممثلين عما إذا كانت هناك صلة بين المجلس المقترح الاقتراح الذي تقدم به أحد الممثلين بعقد سلسلة من الاجتماعات التي تجرى كل ثلاث سنوات لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وأشار السيد بارمونتبي إلى أنه لا توجد صلة من هذا القبيل، لكن يمكن لبعض الروابط أن تحل جزءاً من مشكلة تجزؤ إدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات.

البند ٤ من جدول الأعمال

التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

١١٠ - أدلى وكيل الأمين العام للشؤون القانونية ببيان بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وقدم معلومات عن الأنشطة التي قامت بها هذه الشبكة منذ الاجتماع الخامس عشر للعملية التشاورية غير الرسمية<sup>(٣)</sup>.

(٣) النص الكامل للبيان متاح على الموقع الشبكي التالي: [www.unoceans.org/documents/en/](http://www.unoceans.org/documents/en/).

١١١ - وأفاد بأن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات تواصل العمل من أجل تحديد مجالات التعاون والتآزر المحتملة، حسب التكاليف الوارد في الاختصاصات المنقحة وفي إطار برنامج عمل الشبكة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أُنجزت الخطوة الأولى المتمثلة في وضع قائمة بالولايات والأولويات والأنشطة الحالية والمقررة الخاصة بأعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، مع تحديد الولايات ذات الصلة. والأعضاء ماضون في صياغة هذه القائمة. عمريد من التفصيل، وذلك في شكل قاعدة بيانات إلكترونية قابلة للبحث وسهلة الاستعمال تضعها وتمولها منظمة الأغذية والزراعة وتكون متاحة على الموقع الشبكي لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات ([www.unoceans.org](http://www.unoceans.org))، وذلك بمجرّد الانتهاء من وضع القائمة الأولية للأنشطة. أما الخطوة التالية فتتعلق باستخدام قاعدة البيانات الإلكترونية في تحديد أوجه التآزر أو الأنشطة المشتركة التي تعكس مجالات التعاون الحالية والممكنة. وأشار إلى أن استمرار تحديث وتحسين القائمة، بما في ذلك زيادة سهولة استعمالها، يتطلب تمويلاً متواصلاً. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه، حتّى ذلك التاريخ، لم تقدم أي تبرعات مخصصة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لصالح مكتب الشؤون القانونية من أجل دعم تعزيز القانون الدولي، على النحو المشار إليه في القرار ٢٤٥/٦٩. ودعا الدول الأعضاء وغيرها من الجهات القادرة على تقديم هذه التبرعات إلى أن تفعل ذلك.

١١٢ - وقال إن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات قد عقدت، إلى جانب اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو، اجتماعاً وجهاً لوجه في مقر المنظمة البحرية الدولية في لندن في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥<sup>(٤)</sup>، وذلك بناء على اقتراح من الأعضاء بعقد اجتماعات من هذا القبيل مرة كل سنتين على أساس التناوب في مقر أحد أعضائها.

#### البند ٥ من جدول الأعمال

عملية اختيار المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة بما ييسر عمل الجمعية العامة

١١٣ - عرض الرئيس المشارك البند ٥ من جدول الأعمال وأشار إلى أنه يجسد الفقرة ٢٩٢ من قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٩. ودُعيت الوفود إلى عرض آرائها وتقديم اقتراحات بشأن السبل الكفيلة بوضع عملية تتسم بالشفافية والموضوعية والشمولية لاختيار المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة بما ييسر عمل الجمعية العامة.

(٤) سيُتاح تقرير الاجتماع على الموقع الشبكي التالي: [www.unoceans.org](http://www.unoceans.org).

١١٤ - وقدمت بعد ذلك مديرة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار آخر المعلومات عن حالة الصندوق الاستثماري للتبرعات بغرض مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، على حضور اجتماعات العملية التشاورية غير الرسمية. وأشار إلى أن الصندوق الاستثماري يضطلع بدور مهم في تيسير مشاركة الممثلين وأعضاء أفرقة المناقشة من الدول النامية. وأشارت المديرية إلى أن الجمعية العامة قد حثت، في قرارها ٢٤٥/٦٩، الدول الأعضاء على تقديم مساهمات مالية للصندوق الاستثماري، من أجل ضمان محافظته على توازنه التشغيلي.

البند ٦ من جدول الأعمال  
المسائل التي قد يكون مفيداً الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار

١١٥ - أشار الرئيس المشارك إلى أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ٢٩٨ من القرار ٢٤٥/٦٩، أن تركز العملية التشاورية غير الرسمية في المناقشات التي تجريها في اجتماعها السابع عشر الذي تعقده في عام ٢٠١٦، على موضوع ”الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة“. ووجهها الانتباه إلى القائمة التجميعية المبسطة للمسائل التي قد يكون مفيداً الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار، ودعيا الممثلين إلى تقديم تعليقاتهم في هذا الصدد. وأبرز أحد الممثلين مسألة الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، على النحو الوارد في القائمة. ودعا الرئيس المشارك أي ممثل راغب في اقتراح مسائل إضافية لإدراجها في القائمة إلى تقديمها كتابياً إلى الرئيسين المشاركين أو إلى الأمانة العامة قبل انتهاء الاجتماع الحالي.